

الغانم يُنهي ملف تأجير مبنى البورصة مع «المالية»



ملاال الغانم خلال التوقيع على العقد

أعلنت شركة بورصة الكويت توقيع عقد تأجير مبنى السوق مع وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة لمدة 10 سنوات، وبقيمة إجمالية تبلغ 140 ألف دينار سنوياً. واستطاع رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت طلال فهد الغانم بعد مفاوضات وشد وجذب استمرت منذ عام 2015 إنهاء هذا الملف المعلق منذ سنوات. يذكر أن هيئة أسواق المال أعلنت انتهاء تقييم الأصول التي آلت إلى شركة بورصة

الكويت، وهي عبارة عن محتويات مبنى السوق وحصص الهيئة في «المقاصة»، فيما يتم حالياً إجراء المراجعات النهائية من المدققين الماليين، ثم تعرض قريباً على الجمعية العمومية لشركة البورصة التي تعقد قريباً. ونجحت البورصة في تدشين المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق، والذي يشمل تغييرات جذرية على عدة مستويات، منها تقسيم السوق وتطبيق مؤشرات الأسواق والقطاعات وفواصل التداول وقواعد الإدراج الجديدة.

في ضوء ما تشهده الأسواق المالية المحلية والعالمية من تغيرات كبيرة خلال العام الحالي، التقت «الأنباء» نائب الرئيس لإدارة الأصول في شركة رساميل للاستثمار حيدر توفيق، الذي أكد أن التغيرات التي يشهدها السوق المحلي إيجابية، متوقعاً أن تحقق المحافظ التي تديرها الشركة 15% عائداً على الاستثمار بالمدى الطويل في ظل الفرص المتاحة أيضاً في الأسواق العالمية، متوقعاً ألا تؤثر ارتفاعات الفائدة المبالغ فيها بحسب قوله على أداء أسواق المال خلال 2018. وأشار توفيق إلى الفرص في الاستثمار بالمكيات الخاصة إلى جانب أسواق المال، مؤكداً أن قطاع التطبيقات الإلكترونية يشهد تطوراً ملحوظاً بالسوق الكويتية، متوقعاً استمرار نمو القطاع الذي يصعب تجاهل أهميته وقدرته على النمو. وعالمياً أوضح توفيق توافر فرص استثمارية بالمكيات الخاصة في قطاع السيارات الكهربائية، متوقعاً له أن يشهد معدلات نمو كبيرة خلال الفترة المقبلة. وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

مصطفى صالح

نائب الرئيس لإدارة الأصول في شركة رساميل للاستثمار في مقابلة مع «الأنباء» توفيق: فرص كبيرة بقطاع التطبيقات الإلكترونية الكويتية

محافظ «رساميل» تواصل أداءها الجيد خلال

2017

ارتفاع أسعار الفائدة خلال 2018 لن يكون بمستوى التوقعات



حيدر توفيق

نراقب تطور التطبيقات الكويتية.. أصبح من الصعب تجاهل أهميتها نسعى لتحقيق 15% عوائد سنوية على استثماراتنا بالمدى الطويل

من قبل بعض الجهات الناشطة في الأسواق. أما بالنسبة للأسواق، فإننا نشهد حالياً مستويات معدلات فائدة جديدة بالنسبة لنا. وتحفز معدلات الفائدة المنخفضة للغاية مع معدلات التضخم المعقولة كلاً من الشركات والمستهلكين على المشاركة بشكل أكبر في الأنشطة الاقتصادية وهي مشاركة تصب في صالح الأسواق المالية.

كيف سيؤثر رفع الفائدة خلال 2018 على الأسواق العالية وعلى الإصدارات الحكومية؟

● دائماً ما يكون للحركة في أسعار الفائدة في أي من الاتجاهين، سواء بالزيادة أو الانخفاض تأثير على الأسواق المالية، لذلك ينبغي على المستثمرين معرفة سبب تحرك أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت معدلات الفائدة في ارتفاع بسبب النمو الاقتصادي القوي في ظل مخاطر على صعيد معدل التضخم، فإن ذلك يصب في مصلحة قطاع الأسهم إلا أنه يقل تطوراً سلباً بالنسبة للسندات الخالية. وعلى الرغم من أنه أمر جيد للمستثمرين في قطاع الأسهم إلا أنه يبقى من المهم للغاية معرفة القطاعات التي سيتم الاستثمار فيها، وكما أشرت سابقاً، فإنه سيكون للحركة في معدلات الفائدة تأثيرات مختلفة على قطاعات متنوعة، وهناك في الوقت الحالي اندفاع من قبل الحكومات والشركات لإصدار سندات قبل أن تبدأ الأسعار في الارتفاع. وسيكون لذلك بالتأكيد تأثير كبير على أسواق السندات وليس على أسواق الأسهم. ونحن في شركة رساميل لا نؤيد التوقعات التي تقول إن أسعار الفائدة العالمية آخذة في الارتفاع، حيث ستكون هناك زيادة في أسعار الفائدة الأميركية، وهذا أمر صحيح، ولكن ليس على المستوى الذي يتوقعه السوق.

ما مدى تأثير الـ Brexit على استثماركم في بريطانيا؟

● لقد تبيننا في شركة رساميل الرأي القائل بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو في صالح سوق الأسهم بالملكة المتحدة ويعتبر بالتالي عاملاً إيجابياً بالنسبة لنا، وقد ساعد تراجع الجنيه الأسترليني الشركات البريطانية على تحقيق نتائج جيدة على الأقل على المدى القصير. لكننا نعتقد أن القرار الذي أخذه الشعب البريطاني بالخروج من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي تم تنظيمه هو دعوة للشركات البريطانية لكي تكون أكثر كفاءة وتبدأ في استكشاف أسواق جديدة لتحقيق النمو والاستدامة في الأعمال بدلاً من أن يتعطل نشاطها بسبب قوانين ولوائح الاتحاد الأوروبي التي تخنق بعض الصناعات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وليس فقط في المملكة المتحدة.

إلى إيماننا العميق بأن بعض الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة حققت نجاحاً كبيراً في الاستفادة من خبرتها ومعرفتها، إلى جانب قدراتها المالية الكبيرة للوصول إلى معظم قطاعات الأعمال الأخرى. ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع بيع المواد الغذائية بالتجزئة، وتجارة التجزئة، والمنتجات الموجهة للمستهلكين، وخدمات الرعاية الصحية، والتربية والتعليم، والوسائط المتعددة، والخدمات الاستشارية وإدارة الحسابات.

في ظل طفرة التطبيقات والمواقع الإلكترونية بالكويت، هل لديك توجه للاستثمار بها؟

● لا شك أن استخدام التطبيقات والمواقع الإلكترونية تطور خلال السنوات القليلة الماضية وانتشر بشكل كبير بين شرائح واسعة من المستخدمين، وذلك على خلفية عدم اقتصاها على فئة الشباب وحديثي التخرج فقط، بل تشمل أيضاً كل أطراف المجتمع وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه تتحدى المألوف والمتعارف عليه. فعلى سبيل المثال، أصبحت البنوك وخصوصاً البنوك الكويتية رائدة في استخدام التطبيقات، حيث أصبح من الصعب تذكر متى كانت آخر مرة قمنا فيها بزيارة أحد الفروع للقيام بمعاملة أو تحويل مالي أو غيرها من الخدمات المتوفرة بسرعة وسهولة على التطبيقات الإلكترونية. وفي ضوء ذلك، نتابع ونراقب تطور التطبيقات في مجال الاستثمار سواء الخاصة في الشركات الضخمة أو شركات الابتكار التي حصلت نسبة مؤثرة من حجم السوق وأصبح من الصعب تجاهل أهمية الخوض في هذا المجال.

هل لديك خطة مستقبلية لمزيد من التنوع الجغرافي في استثمارات محافظكم؟

● ينصب تركيزنا حالياً على الأسواق العالمية التي نرى فيها إمكانات نمو جيدة، حيث توفر أسواق الأسهم العالمية خيارات ليس فقط على أساس جغرافي ولكن أيضاً على مستوى القطاعات، وبالإضافة إلى ذلك فنحن نتطلع إلى الأسواق التي تتمتع بسهولة وتتميز شركاتها بالشفافية، لأن ذلك يساعدنا على تحديد الشركات بناءً على توجهاتنا الاستثمارية وطلبات العملاء. وتعتبر السهولة والشفافية والقطاعات من العوامل المهمة للغاية عند الاستثمار في محفظة أسهم متنوعة.

برأيك، ما مدى تحسن أسواق المال العالمية؟

● لا شك أن الأسواق المالية العالمية في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه بالسابق، حيث أصبحت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية أكثر صرامة وتشدداً في عمليات المراقبة والمتابعة، التي تم استغلالها بشكل سيء في فترات معينة

في البداية، حدثنا عن أداء محافظ الشركة خلال 2017 وما مضى من 2018؟

● لا بد من الإشارة إلى أن ما حققته «رساميل» من أداء لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للنتائج المستقبلية لكننا نسعى لمواصلة الأداء الجيد، وقد كان 2017 عاماً جيداً بالنسبة للمستثمرين في الأسهم العالمية، حيث حققت معظم الأسواق في الدول المتقدمة عوائد من رقمين من دوجين. أما بالنسبة لشركة رساميل فقد حققت محافظ الشركة ومحافظ العملاء أداءً جيداً، فعلى سبيل المثال حققت محفظة الشركة للأسهم العالمية عوائد بنسبة 21% خلال 2017، كما حققت محفظة الأسهم في المملكة المتحدة أداءً جيداً خلال العام وذلك بعدما وصلت العوائد التي حققها إلى 17% مقابل المكاسب التي حققها مؤشر FTSE 100 والتي بلغت 8% في نفس الفترة. كما حققت محفظة الأسهم الأمريكية عوائد جيدة خلال العام 2017 وصلت نسبتها إلى 17%. وتدير شركة رساميل أيضاً استثماراً الكهربية، حيث تقوم هذه المحفظة بالاستثمار بشكل حصري في شركات التكنولوجيا التي توفر المكونات لقطاع صناعة السيارات الكهربائية، وقد أطلقتنا هذا الاستثمار الموضوعي في يونيو 2017، ونجح في تحقيق عوائد بنسبة 22% على أساس سنوي مع نهاية العام، ويمكن تصفية جميع محافظ الأسهم الخاصة بالشركة في غضون ساعات بناءً على طلب عملائنا.

ما معدل العائد على استثماراتكم؟

● نحاول تحقيق عوائد بنسبة تتراوح بين 10% و15% على أساس سنوي على المدى الطويل، ونحن هنا نتحدث عن فترة تصل إلى 5 سنوات على الأقل، وقدواصلت أسواق الأسهم العالمية تحقيق عوائد جيدة على مدى السنوات العشر الماضية، ونحن لا نعتقد أننا سنرى مثل تلك العوائد. ولكن تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأسواق كانت تتعافى خلال الفترة الماضية من حركات التصحيح الكبيرة التي شهدتها خلال عامي 2007 و2008، لذلك بإمكان المستثمرين التمييز بين مديري الاستثمار الجيدين والسيئين وذلك من خلال الحكم على أدائهم ليس خلال مرحلة السوق الصاعدة فقط ولكن أيضاً عند تسجيل أداء سلبي.

ما أبرز القطاعات التي تركزون عليها خلال الفترتين الحالية والمقبلة؟

● نركز حالياً على عدد قليل جداً من القطاعات أهمها قطاع التكنولوجيا وقطاع السلع الكمالية، وقد كان هذان القطاعان من أفضل القطاعات أداءً في أسواق الأسهم على مدار السنوات القليلة الماضية. وتستخدم استثماراتنا في قطاع التكنولوجيا

إعلان عن توزيع أرباح للسادة مساهمي البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

عقدت الجمعية العامة العادية للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. اجتماعها الثالث والخمسين يوم الأحد الموافق 1 أبريل 2018.

وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 13% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثلاثة عشر فلس لكل سهم)، وكذلك أسهم منحة بنسبة 5% (توزع بواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 توزع على المساهمين المقيدون في سجل مساهمي البنك كما هو في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 19 أبريل 2018.

وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في برج أحمد - بجوار المستشفى الأميري - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية، وذلك لاستلام توزيعات الأرباح النقدية. مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق 25 أبريل 2018.

علماً بأنه سوف تدرج أسهم المنحة بحسابات تداول السادة المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة لمن لديه رصيد أسهم بحساب التداول اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 25 أبريل 2018. أما بالنسبة للسادة المساهمين ممن ليس لديهم رصيد أسهم في حساب التداول فسوف تقوم الشركة الكويتية للمقاصة بإيداع أسهم المنحة الخاصة بهم في سجل المساهمين مباشرة. وتطبق في شأن أسهم المنحة الموزعة عن الأسهم المرهونة أحكام القانون والعقود ذات الصلة.

مجلس الإدارة



بعد الشكر لله... شكراً لكم

شكراً لكل من ساندنا ومنحنا ثقته ودعمه خلال إنتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت ٢٠١٨

ونؤكد لكم بأننا سنبذل أقصى جهدنا لنقدم أفضل الخدمات وبأعلى معايير القيم والأخلاق المهنية لضمان رقي الكويت وشعبها.

الأسيرة الإقتصادية 2018



غرفة تجارة وصناعة الكويت KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

- محمد عبد الرضا عبدالله كاكولي
- مصعب سالم محمد النصف
- وفاء احمد القطامي
- وليد خالد حمود الدبوس
- عبدالله نجيب الملا
- عبد الوهاب محمد الوزان
- فهد يعقوب يوسف الجوعان
- محمد جاسم حمد الصقر
- حسين علي الخرافي
- خالد مثاري الخالد
- ساير بدر السايير
- ضرار يوسف الغانم

الصدوق النرويجي يعيد النظر في تشكيته محفظته الاستثمارية

محمود عيسى

قال الرئيس التنفيذي لصدوق الثروة السيادية النرويجي يونغفي سلينغستاد في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ الإخبارية إن الاستثمار في أسهم شركات النفط يمكن أن يؤدي لثراءه، لكن بعد فترة طويلة، الأمر الذي يجعله غير مجد بالنسبة للنرويج.

وكان الصدوق الذي يعتبر الأضخم من نوعه في العالم بأصوله البالغة تريليون دولار، والذي بنيت من إيرادات النرويج النفطية، قد فاجأ الأسواق وأصابها بصدمة في نوفمبر عندما أعلن عن اقتراح يقضي بالتخلص من استثماراته في شركات النفط والغاز، وانصبت مبررات هذا التوجه على اكتشاف النرويج بشكل كلي على النفط، ليجعل من غير المنطقي ربط الأصول المالية للصدوق باسم شركات النفط، بدلاً من التخصيص في الجديوي المستقبلية لصناعة النفط. وابلغ سلينغستاد الوكالة برؤيته أن مستقبل القطاع يفقر بشكل كبير إلى الوضوح وتشوبه حالة من عدم اليقين، قائلاً إنه «من الواضح» أن القطاع يجتاز مرحلة انتقالية ستؤثر على استهلاك النفط والغاز، ومن ثم سيؤثر على ربحية شركات النفط والغاز.

وقال إن من الممكن البحث في ما إذا كانت أسهم شركات النفط بمعزل عن غيرها قادرة على إعطاء مردود أفضل، أو علاوة مخاطرة أعلى، لأن عدم اليقين كبير للغاية، «لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن هذا هو النموذج من المخاطر الذي يجب أن تشتمل عليه أصول الصدوق».

وقال سلينغستاد إذا نظرت للصدوق في عزلة عن غيره، فإن استبعاد أسهم الصناعة النفطية بأكملها من المحفظة محفظته ستقلص تنوع الاستثمارات وتعزز المخاطر. لكن بالنظر إلى أن النرويج عرضة لتقلبات أسعار النفط من خلال الدخل المتصل في ضرائب الإنتاج وملكية الدولة لحقول النفط البحرية وحصص الحكومة في شركة ستات أويل ASA، فإن التخلص من أسهم شركات النفط قد يضائل المخاطر بالنسبة للنرويج ككل، فالمسألة من مفهوم المخاطر أنها تعتمد على من سيتحملها.